



PROVISIONAL

A/PV.2393

5 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثالثة والتسعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠ / ٣٠

(لكسمبرغ)

السيد شورن

الرئيس :

— مواصلة نظر قبول أعضاء جدد في الامم المتحدة [٢٢]

— انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية [١٧]

— مواصلة نظر قضية فلسطين [٢٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٤٥

مواصلة نظر البند ٢٢ من جدول الأعمال

قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن نستأنف المناقشة في البند ٢٧ من

جدول الأعمال ، أود أن ألفت انتباه الجمعية الى أمرين :

أحدهما ، الخطاب المؤرخ ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ الذي تسلمته من المراقبين

الدائمين لكل من جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية ، وهذا الخطاب يقرأ كما يلي :

” سيدي

” بناء على تعليمات من حكومتنا ، فان لنا الشرف بأن نطلب من الجمعية العامة ،

التكرم بتأجيل مناقشة تقرير مجلس الأمن الخاص بحق الفيتو ، الذي مارسته الولايات

المتحدة للمرة الثانية ، بشأن طلبي الانضمام الى الأمم المتحدة ، المقدمين من جمهورية

فيتنام الجنوبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية ، الى الدورة الحادية والثلاثين ،

بدلا من الدورة الثلاثين ، وذلك بصفها مسألة تحظى بالأولوية .

” وتفضلوا ، ياسيدي الرئيس ، بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) دن باتي

سفير

المراقب الدائم

لجمهورية فيتنام الجنوبية

(توقيع) نجوين فان ليو

سفير

المراقب الدائم

لجمهورية فيتنام الديمقراطية

الشعبية ” .

وعلى أساس ما ورد في هذا الخطاب ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر تأجيل بحث
تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/10273 كموضوع له الأولوية ؟
اذن تقرر ذلك .

نظر البند ١٧ من جدول الاعمالانتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الموضوع الاخر يتعلق بقائمة المرشحين لانتخاب

خمس أعضاء لمحكمة العدل الدولية .

وكما تعرفون فان الجمعية العامة سوف تشرع قريبا في عملية الانتخاب لكي تشغل المقاعد التي ستخلو في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، بانتهاء فترة عمل القضاة التاليين : السيد مانفريد لاس ، السيد فؤاد عمون ، السيد سيزار بنجزون ، والسيد ستيرى بيترن ، والسيد شارلزاونيما . ومن بين الوثائق المتعلقة بالانتخاب التي سبق توزيعها على السادة اعضاء الجمعية العامة ومجلس الامن ، قائمة المرشحين التي قدمتها المجموعة الوطنية ، والتي نشرت في الوثائق A/10182-S/11802 ، والضمائم من ١ : ١٠ .

ان قائمة المرشحين التي قدمت في التواريخ المحددة عن طريق الامين العام ، وفقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٥ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية والتي تنصب على تقديم الترشيحات ، قد وردت في الوثائق A/10182-S/11802 . أما الضمائم من ١ : ١٠ فهي تحوى التعليمات الاضافية المتعلقة بالمرشحين الواردة اسماؤهم في هذه القائمة ، وخاصة انسحاب ثلاثة من المرشحين ، والاعلان عن ترشيح اضافي تم قبوله بعد اول آب/اغسطس ١٩٧٥ . ونظرا للتفسيرات الكثيرة التي ادخلت على القائمة الاصلية للمرشحين كما نشرت في الوثائق A/10182-S/11802 والضمائم من ١ : ١٠ وسوف تعرفون هذه الارقام من كثرة ترددها فان بعض الاعضاء قد اوضحوا انه من المرغوب فيه ان تدرس الجمعية عند الانتخاب القائمة الجديدة ، مما يؤدي الى تسهيل عملية الانتخاب ، ومن ثم فاني ارجو الامانة العامة ان تنشر قائمة جديدة للمرشحين تكمل الوثائق التي ذكرتها من قبل ، مع مراعاة التفسيرات التي ادخلت منذ نشر القائمة الاصلية ، مما يسهل على الوفود فهم تلك القائمة واتخاذ موقف معين في شأن جميع المرشحين . وانا لم يكن هناك اى اعتراض على هذا الاقتراح فاني اعتبر ان الجمعية العامة توافق عليه .

اذن تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل لي أن انتهز هذه الفرصة لكي اخطر الجمعية العامة انه على اثر المشاورات التي اجريت مع رؤساء المجموعات الاقليمية ، فقد اتفق الرأي على أن انتخاب الاعضاء الخمسة لمحكمة العدل الدولية سوف يتم في يوم الاثنين ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الاعمال

قضية فلسطين (A/L.768)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : من واجبي أن أنبه الجمعية العامة الى الصعوبات التي واجهتها هذه القضية من المناقشات .

عند اختتام القائمة بالاس في الساعة الخامسة مساءً ، كان هناك ٩٥ متحدثاً سجلوا أسماءهم للاشتراك في المناقشة . ان الجمعية العامة لا تستطيع ان تستمع لاكثر من ٦ متحدثين في جلسة الصباح ، و٨ بعد الظهر ومن ثم فقد خصصت جلسة مساء اليوم لاعطاء الفرصة لمزيد من المتحدثين ، وحتى يمكن الانتهاء من المناقشات في التواريخ المحددة ، فاني مضطر للاسقف الشديد الى ان اعقد جلسات مسائية اضافية . وربما جلسة اضافية يوم السبت .

ان الوقت يجري بنا ، اننا لا نستطيع ان نستمر الى مالا نهاية في مناقشاتنا . ان لم يبق أمامنا سوى ستة اسابيع للمناقشات ، ومن ثم فاني اوجه نداً لكافة المتحدثين لكي يؤكدوا موقفهم في هذا الصدد حتى تستطيع الرئاسة ان توضح للجمعية العامة على نحو اداق ، الطريقة التي ستنظم بها بحث هذا البند من جدول الاعمال ، وما استهدفه هنا من حديثي ، هو ان هناك متحدثين قد سجلوا اسماءهم للتحديث في ثلاث اماكن مختلفة ، ومن ثم فاني ادعو الوفود ان تتخذ قراراً ، في اي وقت يريدون الحديث في الصباح او في المساء وفي اية جلسة من الجلسات .

هناك مشروع قرار نشر تحت رقم A/L.768 ، قد تم توزيعه ، وفي هذا الصدد ، فاني اريد ان اقترح تسهيلاً لسير الاعمال ، ان نحدد تاريخاً يعتبره حداً أقصى لتقديم مشروعات القرارات الخاصة بهذا البند من جدول الاعمال ، واقترح لذلك الثانية عشرة من ظهر غد الخميس .

هل اعتبر ان الجمعية العامة تقبل الاقتراح الراي الى ان يكون اخر موعد لتقديم مشروعات القرارات هو الثانية عشرة من ظهر الغد ؟

ان تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وهناك اقتراح أخير ، اننا لم نسمع طلبات بتحديد وقت للكلام ، واعتقد ان هذا لن يكون الا اذا اضطررنا الى ذلك . ورغم ذلك فاني اقترح على الزملاء الا يتجاوزوا نصف الساعة في حديثهم ، وانا ان اتقدم بهذا الاقتراح ، فذلك لانني تبينت انه في العام الماضي ، كانت المدة المخصصة للكلام بشأن قضية فلسطين ومهما كانت مصالح المتحدثين ، لا تتجاوز ٢٠ اى ٢٢ دقيقة . وقد تجاوزنا هذه المدة هذا العام ومن ثم فاني ادعوكم باسم الروح الجماعية وروح ودية ، ان تتذكروا هذا الاقتراح اثناء حديثكم .

السيد دامديندورج (منغوليا) (الكلمة بالانجليزية) : كما هو معروف فان قضية

فلسطين في جوانبها المختلفة ، وفي اطار مشكلة الشرق الاوسط ، ظلت موضع نقاش في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة طوال مايقرب من ثلاثين عاما ، ولا بد لنا ان نشي على الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، ذلك انها اسهمت اسهاما محمدا ، بتقديم كل دعم ممكن لشعب فلسطين في ممارسته لحقه الثابت في العودة الى وطنه ، وحقه في ان يستعيد استقلاله الوطني في ارضه .

ولعلنا جميعا نذكر ان الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ قد اتخذت القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بشأن قضية فلسطين ، وهو القرار الذي اعترف بالحق الثابت لشعب فلسطين في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة ، فضلا عن الحق الثابت لشعب فلسطين في العودة الى وطنه والى ممتلكاته .

ان منظماتنا ، وقد دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في أعمال دورات الجمعية العامة ، واعطتها مركز المراقب الدائم في الامم المتحدة ، فانها قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

وفي الحقيقة ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد نمت واصبح لها كيان واضح ، يقدم ويوفر الزعامة والقيادة للنضال العادل للشعب العربي في فلسطين ، من أجل حقوقه المشروعة التي وطأها بالاقدام المغتصبون الاسرائيليون .

ان القرار السالف الذكر ، اعترف

بحق شعب فلسطين ، في أن يستعيد حقوقه بكل الوسائل وفقا لاغراض ومبادئ ميشاق

الام المتحدة " . (القرار ٣٢٣٦ د - ٢٩ فقرة ٥)

ان كل المحاولات الرامية الى تحويل قضية فلسطين ، الى مجرد قضية لاجئين قد منيت بالهزيمة ، واصبح من المعترف به بشكل عام ، ان هذه المشكلة من المشاكل السياسية عميقة الجذور في صراع الشرق الاوسط .

انه انتصار يثير الاعجاب للشعب الفلسطيني ، تحقق بكل الدعم الشامل من جانب الدول الاشتراكية ، والقوى الديمقراطية ، والمحبة للسلم .

ان وفد بلادي ، يعلق اهمية كبرى على بحث قضية فلسطين ، في الدورة الحالية للجمعية العامة ، وفي رأى وفد بلادي ان احداث مزيد من التخفيف في التوتر الدولي ، ودعم مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، فضلا عن نمو الثقة المتبادلة فيما بين الدول ، هي اهم الشروط المواتية ، التي يمكن ان تسهل الحل الايجابي لأزمة الشرق الاوسط .

ان مناقشة قضية فلسطين سوف تسهم ، بغير شك ، في الجهود الرامية للتوصل الى حل عادل ومنصف لمشكلة الشرق الاوسط ، والى تحقيق سلم عادل ومستقر في هذه المنطقة من العالم . وفي ضوء ماقلت ، فاننا نلاحظ بكثير من الاسف ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الماضية ، بشأن تقرير الحق الثابت لشعب فلسطين العربي في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولته ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى اوطانهم وممتلكاتهم مايزال حتى الان مجرد حبر على ورق . ان هذا القرار لم ينفذ بسبب عقبات تضعها الدوائر الصهيونية في فلسطين .

ان وجود القوات الاسرائيلية في الاراضي العربية التي اعتدتها اثناء حروب العدوان ، يمثل رفضا عنيدا لحق شعب فلسطين في ممارسة حقه المشروع وفقا لمطامحه الوطنية ، وهو رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، ان هذا كله هو المصدر الرئيسي للتوتر في هذا الجزء من العالم . ولا يسعنا ان نصف هذا كله الا انه استمرار للعدوان . ان الاعتراف باسرائيل كدولة ذات سيادة ، لا يعني مطلقا الاعتراف او الموافقة على سياستها العدوانية .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، وموقفها فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين ، واضح ، وجلي ، ومتناسق . ان المشكلة يجب ان تسوى وفقا للقرارات التي اتخذها مجلس الامن في هذا الصدد ، ووفقا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لصالح كل شعوب المنطقة ، بغير استثناء ، وعلى اساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ ، فضلا عن ضمان ممارسة شعب فلسطين العربي ، لحقوقه الوطنية المشروعة ، بما في ذلك حق هذا الشعب في ان ينشيء دولته الوطنية .

ان الحقيقة الواضحة اليوم ، تبين ان مشكلة الشرق الاوسط ، ككل لا يمكن تسويتها ، بغير الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، كذلك لا يمكن حل هذه المشكلة بغير ان يمارس هذا الشعب حقه في تقرير المصير : ان مشكلة الشرق الاوسط ، يجب ان تسوى ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، وبحقوق متكافئة مع الاطراف المعنية الاخرى . ورغم ذلك فان سلطات اسرائيل ، ما تزال تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتخرب كل خطوة ايجابية في اتجاه تحقيق الحق المشروع للشعب الفلسطيني ، في الاستقلال الوطني .

ان السلطات الاسرائيلية ، بدعم ، وتأييد من الامبريالية العالمية ، والصهيونية العالمية ، تنتهج سياسة تقوم على التمييز العنصري بالنسبة للعرب الذين يعيشون في اسرائيل ، وكذلك بالنسبة لأولئك الذين طردوا من وطنهم . ان هذه السياسة التي ينتهجها الصهاينة الاسرائيليون ، تشجب تماما من جانب الرأي العام العالمي ، الذي وجد انعكاسا لهذا الرأي في اعمال الدورة الحالية ، للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان نضال التحرر الوطني ، للشعب العربي الفلسطيني ، بدأ يحظى بتأييد صلب من جانب المجتمع الدولي ، كذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي لشعب فلسطين ، بدأ يعترف بها عالميا ، على نطاق واسع ، واليوم فان منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت عضوا في مؤتمر الدول غير المنحازة .

ان مؤتمر ليما لوزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في شهر آب / اغسطس ، من هذا العام ، اتخذ قرارا حول قضية الشرق الاوسط ، وحول الاراضي العربية المحتلة ، وأكد المؤتمر من جديد .

" تأييده الشامل والفعال لدول المواجهة ، وشعب فلسطين في نضالهم المشروع لاستعادة كل الاراضي المحتلة ، والحقوق المغتصبة بكل وسيلة ممكنة " (A/10217, Annex 1 . 15) ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، وشعب منغوليا ، ظلا يؤيدان النضال العادل للشعب العربي الفلسطيني ، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية .

وفي الختام نود ان نؤكد الدور الذي يجب ان تلعبه الامم المتحدة في التسوية السياسية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، ان مجلس الامن يجب ان يبذل الجهود الضرورية لتنفيذ قراراته بشأن الشرق الاوسط ، معتمدا على التضامن الدولي المطرد ، مع تأييد هذا المجتمع ، لنضال التحرر الذي يشنه شعب فلسطين .

ان المشاكل الرئيسية في الشرق الاوسط ، يجب ان تسوى عن طريق المفاوضات السلمية في اطار مؤتمر جنيف للسلام ، وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يشارك تماما الرأى القائل بانده قد آن الاوان لعودة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام ، بمشاركة كل الاطراف المعنية .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانجليزية) : ان مسألة فلسطين ، سوف تنال الأمم المتحدة تبحثها في المستقبل المرتقب ؛ فانها مأساة شعب طرد من بلده بالعنف وبالقوة من قبل مستوطنين أجانب . ونتيجة لذلك الطرد ، فان شعب فلسطين قد واجه ثلاثة اختيارات مقبلة : الأول ، الحياة في المخيمات البائسة بما تتيحه من احتمالات قاتمة ، أو الخضوع لوحشية الاحتلال ؛ أو العذاب في شتات لا يليق به . ولم يكن أى اختيار منها ليضعف من تصميم شعب فلسطين على تحقيق هدفه النبيل في ممارسة حقوقه المشروعة لتقرير المصير والاستقلال في أراضيه . ان مرور الوقت لم يضيف أية شرعية على الادعاء غير المعقول الذى تنادى به الصهيونية ، مدعية ان فلسطين كانت أرضا بلا شعب ، كما ان مرور الوقت لم يقض بتاتا على عزيمة الفلسطينيين على العودة الى بلادهم . ان المجتمع الدولي الذى خدعته لوقت ما دعاية الصهيوينيين ، قد أدرك منذ الآن ان السلم في الشرق الأوسط سيظل سرايا خادعا الذى أن يعترف بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، والاستقلال . ان المعانات والعذاب فى حياة المخيمات البائسة قد دعما اصرار الفلسطينيين على ممارسة حق تقرير المصير ، همتى ان المتردين أصبحوا يقبلون الآن أن استقلال شعب فلسطين أمر لا مفر منه . ان العذاب والتخريب اللذين عانى منهما شتات الفلسطينيين ، قد أثبتا أن الفلسطينيين تواقون الى العودة الى بلادهم ، وان هذا الشعور متعمق في نفوسهم . ان الابداء المادية لوجودهم ، التي قام بها الاحتلال ، والأعباء الفكرية للاستعمار قد ولدتا روحا من الصمود والمقاومة للاضطهاد الذى فرضه الصهيوينيون كما أن ذلك قد نشأ أيضا من الجرائم التي ارتكبت في الأراضي المحتلة فى فلسطين ؛ وهكذا فان شعب فلسطين ، الذى بعثر ما ديا بسبب تشتيته بوحشية قد وجد الوحدة في حنينه الاجماعي للعودة الى بلاده ، وورفته في ممارسة حق تقرير المصير ، والاستقلال . وهكذا فانه يوجد الآن شعب واحد لفلسطين ، وهو رغم بُعد بعض أعضائه ، تجمعهم وحدة وثيقة فى نضاله ضد الصهيونية ، وممارسة حقه المشروع في انشاء أمتة . ان اسرائيل لا يمكن الى الأبد أن تجد ملجأ ومأوى بادعائها الباطل أن الفلسطينيين يمكن أن يعيشوا في أماكن بعيدة في العالم العربي . ان شعب فلسطين قد عاش في دياره آلاف السنين ، وان النجاة من تلك المأساة الفاجعة لا تنبعث من الخارج . بل في بلاده ، ولا تنبعث من استيعابه في البلاد العربية ، فانهم

يرفضون ذلك ؛ بل من عودته الى اوطانه . لقد عاش هذا الشعب في فلسطين حقبة طويلة من الزمن ، قيل أن يعد الصهيونيون خططهم الجهنمية لابعاده عن اراضيه . ان هذا الشعب قد رحب باليهود ، عندما كان اليهود مضطهدين في أعقاب قتل الكسندر في روسيا ، وأفسح دياره للمضطهدين منهم ، وما كان يعلم أن المضطهدين سوف يضطهدونه في آخر المطاف ؛ ولقد أظهر شعب فلسطين نبلا انسانيا لمن كانوا يعدون الخطط لكي يطردوه من دياره ومزارعه . وقصارى القول أن الفلسطينيين قد احتفظوا بروح معنوية عالية بالرغم من عذابهم الطويل ومعاناتهم ، لم يتأثر بتاتا تمسكهم بأهدافهم من أية اعتبارات مؤقتة عابرة .

ان شعب فلسطين لم يظهر فجأة بطريقة لم تكن متوقعة . انه ليس شعبا أتى من مكان غير معروف . كلاً ؛ لقد كان شعبا ، وسيظل شعبا الى ما لانهاية نظرا لأنه تتوفر له متطلبات الأمة . ان تاريخه لم ينشأ منذ اعلان بلفور المشهور في ١٩١٧ الذي وعد فيه اراضيهم للأجانب ، ولم يبدأ بانتداب عصبة الأمم التي وضعت فلسطين تحت الادارة البريطانية المهيمنة . ان شعب فلسطين قد عانى عبر التاريخ مما فرض عليه من عذاب ، ولكن ذلك لم يؤثر بتاتا على تصميمه فسي التغلب على الصعاب . ان قرار الجمعية العامة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، وهو القرار (د - ٢) كان خاتمة لسلسلة من أعمال الجور الجهنمي الذي فرض على ذلك الشعب الخالد !! ان الأمم المتحدة ما كان لها أن تقرر تقسيم بلاد بالرغم من ارادة شعبها . ان الأمم المتحدة قد شجبت وخرقت ميثاقها بهذا العمل الذي قامت به . ونادرا ، بل لم يحدث بتاتا ان عرفت الانسانية وجود هيئة نيظبها الحفاظ على العدالة ، والسلم فاذا بها تهدم الأسس التي قامت عليها . ان قرار تقسيم فلسطين سوف يظل الى الأبد رمزا لجور مشؤوم ، بالنسبة للأمم المضطهدة ، وسوف يكون عبرة لا تنسى لمن يطلبون من الأمم المتحدة أن تتوخى الانصاف والعدالة . وما يشرف شعب فلسطين أنه لم يتأثر بتاتا ، وهذا شيء رائع حقا ، بخبرته المريرة بالامم المتحدة . بل ان مثله الآن هنا يعرض قضية شعبه بخير حقد أو شناعة وانما يعرضها بأمل ، وبصمود رائعين . وبالرغم من قرار التقسيم القاسي ، فان شعب فلسطين لم يفقد ايمانه بالامم المتحدة ؛ فعبر السنين تمسك الفلسطينيون بالأمل في تنفيذ القرار (د - ٣) الصادر في كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٨ ، والذي يدعو الى توطين الفلسطينيين في ديارهم ،

والى تمويض من لا يرغبون في العودة الى اوطانهم . ان ذلك القرار قد درسته كل دورة منذ
السنين الاخيرة للاربعينات حتى فترة قريبة . ان اسرائيل التي قبلت في عضوية الامم المتحدة
بشروط تنفيذ هذا القرار نجحت ، بفضل مناوراتها وريائها ، في تحريف رغبة المجتمع الدولي
ومنعها من التحقق . ولكن الامم المتحدة بدلا من ان تظهر قوتها وعزمها على تنفيذ ذلك
القرار ١٩٤ (د - ٣) استسلمت الى تكتيكات اسرائيل ، التي تفرض على شعب فلسطين الحياة
في مخيمات اللاجئين .

وهكذا نجد ان أعمال البرحلت محل اعادة التوطين ، والصدقات حلت محل التمويض . ونتيجة لعجز الامم المتحدة عن تحقيق العدل ، أصبحت مضطرة الى أن تمد يديها طلبا للبر والصدقة . ان شعب فلسطين شعب يعتمز بكرامته ، وهو شعب خلاق وذكي . ان هذا الشعب يسخر من القرارات الغربية التي اتخذت في الماضي ، ولديه تصميم قوى على تصحيح هذه القرارات ، عن طريق التعب ، والعمل ، وروح النضال ، والتضحية . لقد سقط الآلاف منهم بالفعل على مذبح مبدأهم المقدس ، الا وهو مبدأ تقرير المصير والاستقلال . انهم لا يترددون عن التضحية بالدم من أجل تحقيق هدفهم النبيل ، وسوف يقاتلون ويناضلون دون انقطاع ، حتى يحققوا أملهم في تقرير المصير والاستقلال . وهم لا يكونون بغضاء أو كراهية لأحد ، وهم ليسوا دعاة حرب ، انما دعاة عدل ، وليس لديهم شعور بالشر تجاه الامم المتحدة ، بل لقد جاءوا اليها بالرغم من ذكرياتهم المريرة ، سعيا الى تحقيق العدل من خلالها . وهم يبحثون عن كل منفذ ، وعن كل سبيل للقضاء على خيبة الأمل العميقة التي اتسم بها الماضي من أجل مستقبل أفضل .

لقد اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أكد ضمن أمور أخرى حق شعب فلسطين ، في تقرير المصير والاستقلال . الا أن هذا القرار لم ينفذ . ان اسرائيل التي يحفل تاريخها بانتهاكات قرارات الامم المتحدة ، والتي تجد ان سبب بقاءها يرجع الى عرقلة ارادة المجتمع الدولي ، لم تظهر شيئا ، سوى الاحتقار والازدراء لهذا القرار . ان اسرائيل التي يمتلأ سجلها بانتهاكات قرارات الامم المتحدة ، ليس بلدا ينحني باختياره امام طلبات هذه الهيئة العليا .

وفي رأي وفد الكويت انه قد آن الآوان للتغلب على عناد اسرائيل ، ولا يمكن أن يتحقق هذا بالنداءات ، ولكن بالاعمال الجوهرية والجدوية . ان وفد الكويت يدعو الى انشاء لجنة تضم عددا معيناً من الدول الأعضاء في الامم المتحدة تتولى تنفيذ الاحكام المتصلة بممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير ، ولحقهم الثابت في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا وشردوا منها . ان انشاء هذه اللجنة لا يترك الكثير من المجالات للمناورة من جانب اسرائيل .

وانا لم تنفذ دولة اسرائيل الصهيونية القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وبشكل خاص الفقرتين ١ و ٢ ، فانه يتعين على اللجنة ان تضع برنامجا للتنفيذ ، آخذة في اعتبارها السلطات التي

يعطيها الميثاق للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة . ومعنى آخر فانه اذا أصرت اسرائيل على اهمالها ، واغفالها ، وتجاهلها ، لحقوق الفلسطينيين ، فان اجراءات عقابية معينة يجب أن تطبق ضدها . ان اسرائيل لا يمكن ان تواصل حملتها في تجاهل قرارات الامم المتحدة ، وتتمتع في نفس الوقت بعضوية هذه الهيئة ، التي نجد ان ميثاقها ومبادئها وأهدافها وقراراتها موضع ازدراء واهمال مستمرين من جانب اسرائيل .

ان هناك تناقضا مستمرا بين وجودها في الأمم المتحدة وبين أعمالها الشريرة . لقد أظهرت عن طريق ازدراءها لميثاق الأمم المتحدة بأنها تنتمي الى عالم يقوم على الظلم ، عالم يقوم على عدم وجود ميثاق ، أو قانون ، عالم يسوده حكم القوة ، وليس حكم العقل .

ان اسرائيل لا تستطيع أن تواصل تحديها لقرارات الامم المتحدة دون عقاب . اننا نعتقد ان الجمعية العامة يجب أن تتخذ اجراءات جذرية ضد اسرائيل حتى تضطرها الى الاستجابة لقرارات الامم المتحدة . لقد تعب العالم من ماطلاتها ، ومل من ذرائعها ، وأصبح لا يتقبل حججها المفلسة ، بل وهو على غير استعداد للاستماع الى مبرراتها .

ان مؤتمر الدول غير المنحازة ، الذي عقد في ليما ، منح منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة في مجموعة الدول غير المنحازة . ولقد رحبت بذلك أكثر من ثمانين دولة عضوا في المجتمع الدولي ، لان هذه البلاد تعترف بالحقيقة الثابتة ، الا وهي أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل شعبا يريد ان يمارس حقه الثابت والأصيل في تقرير المصير والاستقلال . ان هذه الدول الثمانين من مجموعة الدول غير المنحازة ، فضلا عن دول أخرى كثيرة في هذا العالم ، تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، لانها ترى انها تجسيد لحقيقة الموقف ، فضلا عن ذلك فانه ليس هناك بلد في هذا العالم ، بخلاف اسرائيل ، لا يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في السيادة في أية تسوية نهائية ، وثابتة في الشرق الأوسط . ان اعتراف الدول غير المنحازة ، ودول أخرى كثيرة بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة ، هو في واقع الأمر ترجمة لواقع وحقيقة الموقف القائم والسائد في الشرق الأوسط .

لا يمكن تحقيق السلم بغير المشاركة الفعالة لشعب فلسطين . لا يمكن الوصول الى السلم بغير اعادة تأكيد حق شعب فلسطين في الاستقلال والسيادة . لا يمكن الوصول الى سلم بغير الوفاء بالحقوق الأساسية لشعب فلسطين ، وموافقة هذا الشعب على شروط صرح السلم . اننا

نواصل مداولا تنا السنوية حول قضية فلسطين ، الى أن يأتي الوقت الذي نجد فيه أن المعاناة والتشريد اللذين تعرض لهما شعب فلسطين ، قد اختفيا وساد السلم .

ان اسرائيل لا بد أن تفهم أهمية اعتراف المجتمع الدولي بحقوق الفلسطينيين ، في وطن ، وفي سيادة . ولا بد أن تقرأ الكتابة على الحائط ، وبالمثل لا بد أن تقرأ صفحة من كتاب البرتغال التي ظلت حتى فترة أخيرة تتمسك بنظرية البرتغال فيما وراء البحار ، والا فان العداء في الشرق الأوسط سوف يستمر ويكتسح أمامه كل شيء .

ان الموقف في الشرق الأوسط يمثل تهديدا ليس فقط للسلم في المنطقة ، وانما للأمن الدولي في العالم كله . ان السلم العالمي سوف يبقى هدفا بعيد المنال مادام شعب فلسطين لم يستطع أن يصحح الظلم الذي لاقاه من الصهاينة ومؤيديهم . ان الجهود الرامية الى تحقيق ترتيبات جزئية ومؤقتة لاستقرار الشرق الأوسط لن تكون لها جدوى ما دامت تقفل جذور المشكلة وتدخل فقط في محاولة معالجة فروعها البسيطة . ان مأساة شعب فلسطين هي جوهر القضية والباقي ما هو الا مجرد مشتقات لها .

ان الاحوال في الشرق الاوسط سوف تظل في حالة اضطراب مستمر عن طريق الحروب والهدنات حتى تحل المشكلة وتصحح جذورها بشكل عادل . ان أساس المشكلة هو تشريد شعب فلسطين من أرضه واحتلال وطن هذا الشعب من قبل الصهيونية العالمية التي استعمرت فلسطين وحرمت أصحاب الارض الشرعيين من حقهم في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أردد ما قاله وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة في الثلاثين من ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ وأقتبس :

" ان السلام في الشرق الأوسط ، لن يتحقق ، طالما ظل شعب فلسطين محروما من أبسط حقوقه ، التي جسدها الميثاق ، وكرستها القرارات العديدة ، التي اتخذت منذ ١٩٤٨ حتى يومنا هذا ، وآخرها القرار ٣٢٣٦ الذي صدر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، والذي أكد الحقوق الانسانية والوطنية الثابتة لشعب فلسطين .

" كما أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، لن يتحقق مالم يتم احترام المبدأ الذي عبرت عنه قرارات مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، والذي هو ركن من أركان الميثاق ، والذي يؤكد عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ، ويدعو بالتالي الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة . انني أود أن اضغط بالتأكيد على حقيقة لا يمكن طمسها وهي أنه مالم يصحح الائم الذي حل بالشعب الفلسطيني ، وذلك باستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الانسانية والوطنية الثابتة ، فلن يكون في الشرق الأوسط سلام عادل أو دائم " (الجلسة ٢٣٦٨ ، ص ٦١)

ان اسرائيل يجب أن تتعلم هذا الدرس وتعيه . ان أولئك الذين تابعوا الأنشطة ممن أجل اسلوب الخطوة خطوة يعرفون تماما أن هذه المحاولات التي بدأتها الدورة لم تعترف حتى الآن بالحقائق الأساسية المرتبطة بحقوق فلسطين وسوف تنهار في النهاية . وفي رأيي أن رحلات الدكتور كيسنجر الكثيرة الى الشرق الأوسط ليست أكثر من مطاردة لأوزة برية . ومن ناحية أخرى فان اسرائيل التي نجد أن عدم قدرتها على فهم الحقائق لم يسبق لها مثيل في التاريخ يجب أن تفهم أنها ستظل تعيش في خطر وتهديد الى أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير

والسيادة والاستقلال . ان اسرائيل هي التي تلام وحدها لاستمرار اراقة الدماء في منطقتنا . لقد استنفدت صبر المجتمع الدولي برفضها الصلب والدائم لمواجهة حقائق الموقف . لقد حصلت على تأييد بعض الدول الى الحد الذي جعلها تضعف تنفيذ قرارات ونداءات الأمم المتحدة . ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل استمرار هذه الاوضاع الراهنة . ان تطبيق الاجراءات الايجابية العقابية ضد اسرائيل قد تأخر أكثر من اللازم ، ولم يعد هناك متسع للأساليب نصف المتحمسة ، فهناك حد لا يمكن تجاوزه والا أصبح التسامح والصبر خطيئتين . ان المجتمع الدولي قد أظهر صبرا لا يمرر له ازاء غطرسة اسرائيل وصلافتها .

ان الكويت تتباهى بسجلها الحافل لتأييد قضية شعب فلسطين ، فنحن نعترف بأن الفلسطينيين ، والفلسطينيين وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحققوا سلما قائما على العدالة ، أو أن يحدثوا بلبله . انهم يعملون وسيعملون للسلم على نحو لا يكل اذا اعترف بحقوقهم الشرعية والا فانه لن يتحقق أى شيء ان لم يكونوا طرفا في أية محادثات بشأن السلم . اننا في الكويت نعترض على أية ترتيبات لاتعترف بحقوقهم الاساسية . ان الذين كانوا لا يعلمون ، والذين كانوا بعيدين أو مترددين ، بل ان مؤيدي اسرائيل قد أصبحوا يعترفون بأنه لا بد من أن يمارس الفلسطينيون حقوقهم المشروعة لتحقيق سلم دائم . وان كل محاولة لعرقلة ذلك ستكون في الحقيقة فاشلة ، كما أن كل محاولة لمنع أى نزاع لن تنجح الا اذا اشترك الفلسطينيون فيها . يجب الاعتراف بحقوقهم المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ، ومن ثم ، فان الكويت تؤيد تماما نضال الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم الوطنية . ونحن نعتقد أن نضالهم يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة . انهم يناضلون للأهداف النبيلة ، والمقاصد التي وردت في الميثاق ، والتي تحرم الاستعمار، والسيطرة ، وانكار حق تقرير المصير . انهم في نضالهم للعودة الى بلادهم لم يخرقوا ميثاق الأمم المتحدة ، بل على العكس من ذلك ، انهم يضيفون قوة ودلالة على أحكامه . ومن ثم ، فاننا نرى نضالهم تنفيذ لقرارات الأمم المتحدة ودعم للميثاق . ان نضالهم جدير بتأييد المجتمع الدولي نظرا لأنهم يقومون به تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ، ولكي يحققوا الالتزام الدقيق بالميثاق وكافة عناصره . ومن ثم ، فان نضالهم الوطني جزء لا يتجزأ من نضالنا الجماعي لاحترام الميثاق والالتزام به . بل انني أرى أن الميثاق قد أعلن حربا بالوكالة ، حربا يقوم بها شعب فلسطين لدعم أهدافها . اننا يجب أن نرفع قبعاتنا تمهيرا عن احترامنا للفلسطينيين الذين يكافحون باسمنا .

ان قرارات الأمم المتحدة لا يجب أن يكون أثرها هو أن يبقى الفلسطينيون يعانون فسي
مخيمات لاتليق بهم . ان الشعب الفلسطيني الباسل قد استجاب لنداء الأمم المتحدة ، ورفع
نبراس العدالة عاليا ، وتحدى الموت والقنابل والتشويه ، وقد شجعه في نضاله للحرية الأسمى
المنصفة ، وميثاق الأمم المتحدة * ولاشك أنهم سيتصرون كما انتصر أجدادهم ضد الغزاة القدامى
الذين أرادوا ابادتهم .

السيد مدني (السودان) : سيدى الرئيس ، كان الشعب العربي دائما ضحية
العدوان وكانت الصهيونية دائما هي المعتدية . فتاريخ الصهيونية الطيء بالجرائم والمؤامرات
والعنصرية والرجعية ، جعلتها صنوا للامبريالية والعنصرية . لاغرابة اذن ان تم التحالف العنصرى
بين دولة اسرائيل ممثلة للكيان الصهيونى والنظم العنصرية في جنوبي القارة الافريقية ، والاستعمار
بشقيه القديم والجديد ، في كل المراحل التاريخية للقضية الفلسطينية .

بدأ التحالف مسيرته بوعد من لا يملك لمن لا يستحق ، وأعني به وعد بلفور في الثاني من
نوفمبر ١٩١٧ ، مرورا بمؤامرات التهجير باستغلال ما يواجهه يهود أوروبا من خطر . وبلغ التلاحم
بين أطراف التحالف الشرير ذروته بالقرار المجحف الذى أملاه على الجمعية العامة والذى يحمل
الرقم ١٨١ والصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، والذى هو الآخر يمثل وصمة في جبين
الأمم المتحدة ، ان أعطت لنفسها - بموجبه - حق تقسيم أرض يملكها شعب أقام بها آلاف السنين ،
فسلبت أرضه وممتلكاته ، وانتزعت منها انتزاعا لمصلحة الصهيونية العالمية . كان قرارا ظالما سجلت
من خلاله الأمم المتحدة أول سابقة في التاريخ من نوعها ، وتنكرت به لمبادئها وميثاقها ، وتجاهلت
مبدأ حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة فلم تستشر الشعب الفلسطيني وفرضت عليه قرار التقسيم
فرضا . تحمل الشعب الفلسطيني الصابر المسالم تبعات جرائم النازية وحلفائها في أوروبا ليدفع
الثمن غاليا من أرضه وأبنائه . جريمة لم يرتكبها حملة التحالف الثلاثي الشرير وزرها ، تحكما في
مصائر الشعوب وتأمرا .

لم يكن قرار التقسيم وليد لحظته ، بل خطط له الصهيونية منذ ولدت كفكرة في رأس مؤسسها
هيرتزل ، وتبناها روتشيلد ونفذتها الادارة البريطانية في فلسطين . كان نسيج تأمر تشابكت فيه
مطامع الصهيونية العالمية والامبريالية .

وتم للصهيونية ما ارادت ، ودخلت اسرائيل عضوا بالأمم المتحدة ، في وقت حرم فيه
الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه في العيش بسلام واغتصبت أرضه وشرده منها ، أرض أقام فيها
أكثر من ٢٥٠٠ عام . وحل مكانه مغتصب عنصري هاجر من أرض غربية ، وبعد هذا يدعى حقه
التاريخي بها ، المؤلم أن يصدق البعض ، ويوفرون له كل سيل الدفاع ، بل يفقدون عليه السلاح
بما يفريه باحتلال أرض الدول الأخرى . كل هذا لأن دولة الكيان الصهيوني تمثل في رأيهم رسول

الحضارة والديمقراطية والتقدم في الشرق الأوسط ، ناسين أن الشعب الفلسطيني صاحب حضارة ضاربة في أعماق التاريخ .

أرادوا لهذا الشعب أن يعيش حياة الملاحيء تعوله الأمم المتحدة بما تجود عليه من ميزانيات عاجزة تمد بها مكتب اعاشة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين . واستمرت اسرائيل هذا الوضع وظنت أنه نهاية هذا الشعب ، فأعلنت بكل صلف أنه لا وجود لهذا الشعب وأنكرت أن له قضية ، وبالأمر من مندوبيها هنا الا أن يعلن تحديه لقرارات الأمم المتحدة مرة أخرى ، تلك القرارات التي اعترفت بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وكال السباب للمنظمة واتهم ممثلي الدول بالغفلة ، لا لسبب الا لأنهم لم ينصاعوا لما تأمر به اسرائيل وادعى أن حل القضية الفلسطينية يقع على عاتق العرب بما رحبت بهم الأرض . مارست كل ما تعلمته على أيدي النازيين من أدوات ووسائل التعذيب والتنكيل لتجعل هذا الشعب يركع ويقبل أن يكون مجرد ماض في التاريخ . اعتقلت الالاف من الشباب وأرهبت النساء والأطفال .

السيد الرئيس ، ان ما يميز الأمة العربية ، والشعب الفلسطيني في طبيعتها ، هو القدرة على البقاء ، لذلك لم يكن غريبا أن تولد الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعترف بها العالم ممثلا في الأمم المتحدة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني بموجب القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، وتبعه القرار رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ليعطي منظمة التحرير الفلسطينية صفة العضو المراقب . جاء هذا القرار نتاجا لانتصارات الثورة الفلسطينية المتلاحقة في كل المحافل الدولية والاقليمية ، فاعترفت مؤتمرات قمة عدم الانحياز بدءا بمؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في العودة الى أرضه وبلاده ، ثم تبعه مؤتمر لوساكا عام ١٩٧٠ ، وآخرها مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٤ الذي أعلن فيه المؤتمر اعترافهم بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

جاء اعتراف افريقيا عبر مؤتمراتها ، ومن المؤتمر الاسلامي جاء اعتراف الدول الاسلامية بمنظمة التحرير الفلسطينية . كل هذه الاعترافات رغم أنف اسرائيل وحلفائها . أكدت هذه الاعترافات عدالة القضية الفلسطينية ، كما أكدت حتمية انتصارها ، وأكدت أيضا أن الغطرسة والتعننت والصلف واللجوء الى القوة لن يفيد دولة الكيان الصهيوني كثيرا فكيبوديا وفييتنام . .

وموزامبيق وجزر الرأس الأخضر وفرنسيي تؤكد حتمية فشل هذه السياسة ، وان النصر في النهاية للشعوب فقط .

وقد انعكست الانتصارات المتوالية للثورة الفلسطينية المتمثلة في الاعتراف السالمي بها ، وقيام مكاتب تمثيل عديدة لها بمختلف مناطق العالم ، انعكست تلك الانتصارات على الكيان الصهيوني فاصابته بالهستيريا والهلع ، وأخذ يضرب العزل والأبرياء داخل الأراضي المحتلة ويمارس حملات الاعتقالات والارهاب . وفي كل هذا كان يواجه شعبا قوى الشكيمة ، شجاعا ، مؤمنا بعدالة قضيته . ومارس الهجوم الجوي والبحري والبري على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . وكان يرد على أعقابه ببسالة المناضلين الفلسطينيين وتضحيات شبابهم وأبنائهم الأشداء ، مما أجبره على كتمان أنباء عطياته الجبانة الخاسرة . فقد تصور الكيان الصهيوني أن نهاية القضية الفلسطينية يمكن أن تتم بإبادة الشعب الفلسطيني بالمخيمات والقرى العزلاء . ولم يتمثل هذا النظام العنصري الدروس التي لقتها حلفاؤه بفيتنام وكامبوديا ، ولم يع بعد أن الشعوب لا ترهبها قوة أو يخضعها ارهاب .

السيد الرئيس ، ان كل يوم يمر يكشف للعالم مدى خرافية النظام العنصري على أرض فلسطين ، وتتشدد عزله . فقرارات مؤتمر ليما وكيمبالا بما تحمله من انتصار للقضية الفلسطينية وعدالتها وادانة للنظام الصهيوني وسياساته ، لم تعد تعنى كذلك بالنسبة لهذا النظام ، فقد فسرها - وقد أصابه عمى الألوان - خذلاننا للعرب في عدم تحقيق رغبتهم في عزل اسرائيل . صار الأمر عنده سيان ، ادانته المؤتمرات الدولية أم لم تدنه . ولهذا تفسيران اما لأنه يجد فيما يجد من دعم أمريكي سلاحا ومالا ودفاعا عنه في كل ميدان ، ما يعميه بالغطرسة ويشجعه على تجاهل قرارات الأمم المتحدة العديدة ، واما انه اعتاد الادانة وأصبح كمتردى السجون . ولندكر ما تناقلته أجهزة الاعلام وردود داخل أروقة هذه الهيئة الموقرة عدة أسابيع خلت أثر انتصار الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للشعب الفلسطيني واثبات حقه المشروع في وجه الصهيونية التي أثبتت تصرفاتها أثر صدور قرار ادانتها كأداة للتمييز العنصري ، انها حقيقة حرية بما وصفت به ، بل هي أشد خطرا لأنها تستغل الأديان السماوية المقدسة في خدمة مآرب شريرة ، تصنف البشر طبقات ودرجات ، وقد جاءت الأديان للمساواة والمحبة بين الناس . واسرائيل هي التي تزرع الحروب وتحتل الديار وتنتهك حرمت الأماكن المقدسة ، وقد جاءت الأديان للسمو بالبشر ونشر السلام وحفظ كرامة الانسان .

ان الصهيونية أشد فتكا وأخطر أثرا من كل أنواع التمييز العنصري ، لانها تقيم التمييز على أساس المعتقد لا على أساس اللون ، لانها تحكم بين الناس بما يؤمنون ، فهي استعمار للعقول وامتهان للفكر .

ولأن الصهاينة سجناء نظرتهم الضيقة ، فلم نفاجأ أن تحدث مثلهم مشيرا الى أن مليوننا من مسيحي لبنان ، معرضون للفناء على أيدي المسلمين . حديث لا احترام فيه للعقول ، وكأننا نعيش في عصر صليبي . . المسلم فيه يتربص بالمسيحي . . والمسيحي يتآمر على المسلم ، وهذا كل هذا يدعون أنهم رسل الحضارة والتقدم الى الشرق الأوسط الذي ازدهرت فيه حضارات قـبـل سبعة آلاف من السنين ، بل قبل ذلك بكثير .

وقبل كل هذا نصبت اسرائيل نفسها مدافعا عن لبنان ودولته ، لم تترك يوما يمر دون أن تمارس حملاتها الجبانة على مخيمات الفلسطينيين العزل بجنوب لبنان المسالم . جميعنا يعرف الهدف وراء هذه الحملات على لبنان . فدولة الكيان الصهيوني ، يؤلمها أن تكون لبنان مشـالـا لدولة العلمانية ، التي يتعايش فيها المسلم والمسيحي . ولهذا يأتي هذا الهلع من نجاح هذه الدولة ، التي تمثل تحديا للنظرة الانعزالية الضيقة ، لدولة الصهيونية والعنصرية .

السيد الرئيس ، أعلن الأخ المناضل السيد ياسر عرفات أمامكم ، العام الماضي ، مشروع الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين ، كحل أشمل ، لتقوم مكان الدولة العنصرية الاسرائيلية . وقد أكد الأخ المناضل السيد فاروق قدومي رئيس الوفد الفلسطيني ، تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الدولة ، بديلا للنظام العنصري القائم على أرض فلسطين ، كما أكد تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بقيام السلطة الوطنية ، وصولا الى انشاء الدولة العلمانية الديمقراطية . هذه هي منظمة التحرير الفلسطينية ، التي اعترفت بها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، تضع الحلول الايجابية أمامكم ، وهي تشق في انتصاركم لقضية الحق والعدالة ، ونحن نشاركها تلك الثقة .

ان ما قامت به المنظمة من قرارات تصحيحية لقرارات مجحفة ، قادت بعض قوى الأمم المتحدة اليها في ظروف نعرفها ، تلك القرارات التصحيحية تجد ترحيبا وتأييدا منا . فالقضية الفلسطينية ، التي قيادت الأمم المتحدة للمساهمة في حلها ، تقع على الأمم المتحدة أيضا مسؤولية

يهود الشرق اتجهوا الى غير اسرائيل ، أوقفوا الخروج من بلادهم ، واصيبت مخططات الهجرة بانتكاسات كبيرة .

يشير كل هذا بالطبع الى مخططي الصهيونية ، ويستفهم أن الشباب اليهودي قد وعى استغلال الصهيونية للدين اليهودي ، ورفضوا ان يكونوا " طلائع " لمطامع اقتصادية ، وتوسعية لفكرة سياسية عقيمة .

ان الدولة العلمانية الديمقراطية في فلسطين ، لا تؤمن بكل هذا وترفضه ، وتضع أساسا للتعايش السلمي ، والحقوق المتساوية بين اليهودي ، والمسيحي ، والمسلم . الدولة العلمانية الديمقراطية الفلسطينية لن تهجر ابناؤها ، وكذلك لن تقبل أن يهاجر اليها من لاحق له ، فلكل وطنه وأرضه .

نحن في السودان نؤمن بهذا ، فالرئيس جعفر محمد نميري قد أصدر نداء لليهود السودانيين ، الذين أغرتهم الصهيونية بالخروج من السودان ، وضاعت بهم السبل في أوروبا تيهها وضياعا ، طالبا اليهم العودة الى أرضهم ووطنهم السودان ، ومن استجاب منهم وجد كل ممتلكاته وأمواله محفوظة لم يمسه أحد .

السيد الرئيس ، خاطب وزير خارجية بلادي هذا الجمع في الثلاثين من سبتمبر الماضي فقال :
" أتت منظمة تحرير فلسطين معنا الماضي ، رغم الذي كان في بال الولايات المتحدة ، وما كان في وسعها الا أن تصيح لضمير المنظمة كارهة . وكان مجيئها معنا الماضي ، خطوة اولى في الطريق لفلسطين ، خطاها شعب فلسطين . عرف العالم شخصية فلسطين ، ولن يقف يرقب تلك الخطوة الاولي " . (الجلسة ٢٣٦٨ ص ٨٣-٨٥)

نعم تلك كانت الخطوة الاولي ، وقد ابدى الرغبة الحقيقية لشعب فلسطين ، مثلا في مثليه الشرعيين ، للسير خطوات أكثر الى الأمام نحو السلام . فلا سلام بلا فلسطين ، ولا سلام دون مشاركة ممثلي شعب فلسطين الحقيقيين والشرعيين . وبقيت مسؤولية الأمم المتحدة ، وهذه الجمعية فسي أن تمهد لهذا السلام ، الذي تمثل فلسطين قلبه وجوهره ، بأن يلعب ممثلو فلسطين دورهم كاملا في كل جهد نحو السلام .

السيد الرئيس ، ان الشعب الفلسطيني حين يقول ذلك ، عبر قادته ومثليه الشرعيين ،
انما يؤكد رغبته في ايجاد سلام مبني على العدل والحق والأم المتحدة التي اعترفت له
العام الماضي بالشرعية الدولية ، لا بد لها أن تؤيد هذه القرارات الفلسطينية ، فيما يتعلق
بأي مؤتمر دولي تبحث فيه قضية الشعب الفلسطيني وقد أوضح ذلك رئيس الوفد الفلسطيني
الذي سمعتموه بالأمس يعلن :

” بأن لاسلام في المنطقة بدون عدل ، ولا عدل من دون التلبية الكاملة ، والاعتراف
التام بحقوق شعبنا الوطنية . كما نعلن أنه ليس من حق اي مؤتمر دولي ، أن يبحث قضية
فلسطين بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية أو في غيابها ، باعتبارها الممثل الشرعي
الوحيد للشعب الفلسطيني . وكما نعلن أيضا ، رفضنا لأي قرار يتجاهل حقوق شعبنا
الوطنية ، ونرفض المشاركة في أي مؤتمر يعتمد مثل هذا القرار ، قاعدة لاعماله . ولكننا
نرحب بكل مسعى دولي ينطلق من قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ ” . (الجلسة ٢٣٩٠ ص ١٣)
لقد سمعتموه أيضا يردد نداء الأخ ياسر عرفات لكم ، بأن تعملوا لكي لا تسقطوا غصن
الزيتون الأخضر من أيدينا وان الحرب تتدلج من فلسطين ، والسلام يبدأ من فلسطين . . .
ان بلادى تؤمن بحق أن من واجب الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي بأسره ، أن يسعى
جهده ، لكي لا يسقط غصن الزيتون من أيدي الشوار الفلسطينيين .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : لقد شرح وفد بلادي في شهر

تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بشيء من التفصيل موقفنا من قضية فلسطين ، وهو موقف يعود في الزمن الى السنوات الأولى للنضال الهندي الوطني من أجل الاستقلال . وفي ذلك الوقت ، كانت فلسطين تحت الادارة البريطانية وفقا لتفويض من عصبة الأمم . ان النضال من أجل استقلال فلسطين ، كان يعتبر في ذلك الوقت ، جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية العالمية . وكانت تقوم هذه الظاهرة القومية العالمية ، على أساس تأكيد المبدأ القائل بأن السيادة من حق الشعب ، وكان يملك الحاكم الأجنبي ، هذه السيادة كأمانة الى أن ينقلها الى أبناء التربة الوطنية ويناتها أيضا .

ان الاجراءات الخاصة بتصفية الاستعمار في نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم تكن موحدة . ذلك أن المناطق التي كانت خاضعة للحكم الاستعماري ، حصلت على استقلالها عن طريق عدد من الأساليب ، منها ما هو سلمي ، ومنها ما هو غير سلمي . لكن في خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، تم تحديد عملية تصفية الاستعمار من جانب الأمم المتحدة بشكل محدد . ومن أهم النتائج لذلك ، كان اعادة تأكيد المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، وهو المبدأ الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها . والنتيجة الأخرى التي تماثل هذه النتيجة في الأهمية ، كانت اعتراف الأمم المتحدة بحركات التحرر الوطني .

ان الذي حدث في فلسطين ، مسألة تاريخية مسجلة ، ومعروفة لنا جميعا ، ليس فقط في التاريخ القريب ، ولكن أيضا في أصولها وجذورها القديمة . وشكرا ، لسعة العلم ، والاخلاص الذي اتسم به السفير بارودي . ومع ذلك ، فان آثار تقسيم فلسطين لا تزال قائمة ، والمسألة المطروحة علينا الآن ، تمثل أساسا للتوصل الى السلام في الشرق الأوسط . لقد حدثت صراعات مريرة كثيرة في هذه المنطقة ، ناجمة عن القضية الفلسطينية ، وشاركت فيها بعنف القوى العظمى . ومن هنا كانت كل جولة من الأعمال العسكرية الجديدة ، تمثل أخطارا جديدة للسلم العالمي .

والحق ، أنه لا يمكن لأية تسوية سلمية في الشرق الأوسط - سواء تم التوصل اليها في اطار أو خارج اطار الأمم المتحدة - أن تكون مستقرة ، ولن تدوم ما لم تتضمن حلا عادلا للقضية الجوهرية ، وأقصد بها ، اعادة الحقوق الوطنية لعرب فلسطين . ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة بالنسبة لهذه القضية ، لأن الأمم المتحدة هي التي خلقت هذه المشكلة بقراراتها التي اتخذتها في

عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

وفي ذلك الوقت ، لعلكم تذكرون ، فان ضمير البشرية قد ماج بالسخط للطريقة التي حاولت بها بعض دول أوروبا ، تصفية العناصر اليهودية في بلادها ، ونشبت حرب عالمية ضد قوى النازية والفاشية . وبعد هذه الحرب ، أنشأت الأمم المتحدة اسرائيل ، بتقسيم فلسطين بطريقة أدت الى نشوب حرب أخرى ، أدت بدورها الى طرد مئات الآلاف من عرب فلسطين من ديارهم ، وممتلكاتهم ، وأراضيهم بل ومن وطنهم الأصلي . ان هروب هؤلاء الى الدول المجاورة ، قد أثار سخط ضمير البشرية ، وخاصة أن ذلك كان سببه أناس ، كانوا هم أنفسهم ضحايا للتمييز العنصرى .

ولمدة زادت عن السبعة والعشرين عاما ، ظلت الأمم المتحدة ساكنة ، لا تفعل شيئا لعرب فلسطين ، سوى أن تعاملهم كلاجئين . ونحن في الهند نفهم ، ونتعاطف مع محنة اللاجئين ، لأننا طوال تاريخنا ، كنا نتلقى اللاجئين من الشمال ومن الجنوب ، ومن الشرق ومن الغرب . ان قضية عرب فلسطين ، تختلف بالقطع عن حالة اللاجئين الدائمين . ان من حقهم على الأمم المتحدة ، أن تصحح الأخطاء والمظالم التي أصيبوا بها في بلدهم . ولقد جاءوا الآن الى الأمم المتحدة ، بغصن زيتون ، لأن البندقية لا مكان لها هنا . لقد جاءوا اليها في سلام ، يطالبون بأن تستخدم الأمم المتحدة سلطتها الهائلة ، ومكانتها ، لكي تعيد اليهم حقوقهم الوطنية .

ونحن نعتبر هذا تطورا صحيا وطيبا . انه يمثل الرغبة في الابتعاد عن طرق وأساليب العنف ، والاتجاه الى أساليب عدم العنف ، أسلوب التفاوض . والحق أنه من الأمور الطيبة ، أن الامم المتحدة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وحقوق عرب فلسطين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان الثقة التي وضعها عرب فلسطين في الامم المتحدة ، يجب أن تثبت الامم المتحدة ، أنها ثقة في محلها ، حتى تقل حدة العنف والبغضاء . ومن الحيوى ، أن تتخذ الامم المتحدة القرارات التي تثير الأمل في نفوس عرب فلسطين ، لأنه اذا لم يتم عمل شيء من هذا القبيل ، فسوف يكون ذلك قسوة .

ما الذى يسعى اليه عرب فلسطين الآن ، هو أمل معقول في أن حقوقهم الثابتة سوف تعاد اليهم ، في المستقبل القريب ، في اطار من العدل والسلام . ان ميثاق الامم المتحدة يتضمن كل الاجراءات اللازمة للوفاء بالمطالب المشروعة لعرب فلسطين . ويبقى الآن أن نوضح لهم الارادة الجماعية - بل الارادة الاجماعية - للدول الأعضاء في الامم المتحدة ، في أن يتولوا بجدية مسؤولية التوصل الى حلول معقولة ، لمشاكل عرب فلسطين . هل يمكن أن ننفذ ساكنين نراقب عيب

فلسطين يخضعون لنوع المعاملة التي تعرض لها يهود أوروبا منذ ٣٥ أو ٤٠ سنة ؟ . ان من حق
 عرب فلسطين أيضا ، أن يعودوا الى ديارهم ، وأن يعيشوا هناك ، كما كانوا يعيشون دائما . ان
 آثار العدوان الاسرائيلي ، واحتلال الأراضي والمناطق العربية ، يجب أن تصفيه الامم المتحدة أولا ،
 ويجب تمكين عرب فلسطين ، من أن يعيشوا على أرضهم ، بشرف ، وكرامة ، كأمة مستقلة ذات سيادة .
 وهذا بطبيعة الحال ، دون أى اضرار ببقاء وأمن كل الدول القائمة في الشرق الأوسط .
 هذه مهمة من المهم التي لم تنته منها الامم المتحدة ، انها قضية خلقتها الامم المتحدة ،
 ومشكلة لا بد أن تنتهي منها الامم المتحدة لصالح السلام . ولا نستطيع أن نصح خطأ بارتكاب خطأ
 آخر . ولا يمكن أن نسمح لعرب فلسطين ، بالعودة الى مخيمات اللاجئين بغير اطار - مهما كان
 مبدئيا - لأنه يشكل بداية لعطية السعي من أجل أسلوب سلمي لاستعادة حقوقهم الوطنية في اطار
 فترة زمنية معقولة .

انا لا أفكر في مجرد اطار ، ولكن في هيئة ، بل ربما اكثر من هيئة لا تبرز كافة التطلعات المشروعة فحسب ، بل تحاول ايضا التنسيق بين هذه المطامح في اطار الواقعية المرنة ، وبهذا الاحساس العميق بالمسؤولية يجب على كل الدول الاعضاء ان تبحث هذه القضية ، وان تسهم بطريقة بناءة وصولا الى حل عادل ومستقر .

وليس هناك شك ، في رأينا ، من ان الامم المتحدة لا بد ان تشارك بشكل اكبر ومتزايد في هذه القضية ، مشكلة عربية خالصة ، لقد كانت دائما مشكلة من مشاكل الامم المتحدة . لقد خلقناها نحن ، ولا بد لنا ان نحلها ايضا .

السيد سيميغا - جانيه (غامبيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان كلمتي ستكون موجزة للغاية ، ان كل الاطراف في ازمة الشرق الاوسط قد اعترفت في مراحل مختلفة ، ان مشكلة الشعب الفلسطيني تعتبر من صميم الازمة ، ومن ثم فيجب ان نتوخى الواقعية ، وان نقر بأنه لن يكون هناك حل عادل دائم في تلك المنطقة من العالم ، طالما لم تحل قضية فلسطين على أساس عادل دائم . والان قد مرت قرابة ثلاثين عاما منذ طرد الفلسطينيين من اراضيهم عن طريق السياسات التوسعية لاسرائيل الذين صوروهم في دعايتهم كحفنة من القنطرية الذين يجب ان يطردوا وينبذوا من الحياة الدولية .

وكما قيل ، هناك مثل امريكي ، " انك لاتستطيع ان تسخر بكل الشعب طول الوقت " . انني على يقين ان الوقت قد حان لصالح السلم العادل الدائم ، ان تقر اسرائيل بالحقيقة التي لا يمكن انكارها ، ان الدعاية وابطالها لن يقبلها ، بعد الان ، المجتمع الدولي باسره .

ان حكومة غامبيا لديها سجل حافل عن تأييد قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينادى بالاعتراف بحدود امانة معترف بها لاسرائيل ، ونحن مستمرين في تأييد هذا القرار ، ونرى انه لا يتعارض مع ممارسة الحقوق الثابتة للفلسطينيين ، غير القابلة للتصرف ومن ثم فنحن نناشد اسرائيل ان تحترم كافة القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين .

اود في نهاية كلمتي ان اقتبس الكلمات الشهيرة لرجل انجليزي نبيل في مجلس اللوردات منذ مائتي عام عندما كانت الولايات المتحدة تناضل نضالا مستميتا من اجل استقلالها ، ان تعبیر هذا الرجل النبيل الذي تكلم باسم الحقيقة والعدالة ، يجب أن يظل عالقا باذهان كافة الدول

المعتدية والمعتدى عليها . ان هذا الرجل الانجليزي النبيل هو اللورد " شاثام " قال ما يلي في مجلس اللوردات اثناء الحرب الامريكية للاستقلال :

" انا لا استطيع ، ايها الزملاء ، ان اشترك في التهنئة لما حدث من مآسي وأعمال مشينة فهذه ، ايها السادة ، لحظة خطيرة هامة ، ان الوقت ليس وقت التملك ، فعبارات المداينة لا يمكن ان تنقذنا من هذه الازمة العنيفة الرهيبة . . .

" انكم ايها اللوردات لا تستطيعون الاستيلاء على امريكا ، في وضعكم الراهـن فيها ؟ انكم لا تعرفون ما هو الاسوأ ، ولكنكم تعرفون اننا خلال ثلاث حملات قاسينا كثيرا دون أية نتيجة . انكم قد تجمعون النفقات في أى صندوق الماني للايداع ، ولكن محاولتكم ستذهب ادراج الرياح . والا مر كذلك بالنسبة للمرتزقة وما يقدمونه من معونة ، لان ذلك يحدث ضغينة يستعصى علاجها وتستحوذ على عقول خصومكم عندما تحاولون قهرهم بمرتزقة يسلبون ثروتهم بقسوة واهواء عنيفة . . .

" انني لو كنت امريكي - كما انني انجليزي - ورأيت قوات اجنبية في بلادى ، فلن

اضع بتاتا السلا بتاتا بتاتا . "

ويمكن أن يتطبق هذا على الفلسطينيين .

السيد فينسي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : بصفتي ممثلا لبلد يتولى رئاسة المجموعة

الاوربية ، وباسم الدول الاعضاء التسع ، التي تتكون منها المجموعة الاوربية ، اريد ان اعرب عن وجهة نظرها بشأن نقطة هامة عرضت على الجمعية . ان المجموعة الاوربية مهتمة بمصير الفلسطينيين ، وهذا شيء طبيعي لا يدعش أحدا ، نظرا لان هذه المشكلة تتعلق بمنطقة قريبة منها ، والواقع انها تربطها بها عبر التاريخ علاقات وثيقة تقوم على تكافل واضح ضرورى ، ونظرا لان تسوية هـذـه المسألة تعتبر من صميم مشكلة الشرق الاوسط .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه من الواضح ، ولا يمكن ان ينكر ذلك أحد ، ان الواقع الفلسطيني

قد اتخذ وزنا كبيرا في جهود التوصل الى السلم في الشرق الاوسط ، كما بدا من المناقشات الكثيرة في مختلف المحافل الدولية ، ومن أولها هذا المحفل ، حيث بدا أنه لا يمكن ان نصل الى تسوية عامة للنزاع دون حل للقضية الفلسطينية .

ان اهتمام الدول الاعضاء بالمجموعة الأوروبية ، قد أعرب عنه لأول مرة ، عن طريق التصريح المشترك الذي صدر في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، الوارد في الوثيقة A/9288-S/11081 الصادرة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، ان أعضاء المجموعة الأوروبية يتمسكون بشكل خاص بضرورة تطبيق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وهم كانوا وما يزالون دائما متمسكين بهما تمسكا وثيقا . كما انه يبدو لهم انه يجب توجيه اهتمام خاص لمشكلة القضية الفلسطينية التي تعتبر من بين العناصر الاساسية لتسوية الموضوع ، وهو في الواقع عنصر معقد للغاية . ان تلك الجوانب من موقف الدول الاعضاء بالمجموعة الأوروبية لا يمكن الفصل بينها .

ووفقا لهذه الروح ، وعلى أساس الموقف الذي عرضته فان الدول التسع مستعدة للمساهمة في محاولة التوصل الى تسوية عامة شاملة للمشكلة . وذلك لتجنب الاخطار الوخيمة على السلم والامن الدوليين .

وختاما فان الدول الاعضاء التسع في المجموعة الأوروبية ترى ان التسوية السلمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، مع احترام حق اسرائيل في وجود حدود آمنة معترف بها ، مثلها في ذلك مثل الدول الاخرى بالمنطقة ، والاعتراف للشعب الفلسطيني بالحق في التعبير عن هويته الوطنية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني أود أن اعرب عن تقديري للمتحدثين الثلاثة الاخيرين لاجازهم في كلماتهم ، بما يسمح لي أن اطيل القائمة وأبدأ في قائمة بعد الظهر . قبل ان اعطي الكلمة للسيد ممثل هنغاريا فاني اشكره لتفهمه ولا استعداده للتكلم هذا الصباح بدلا من بعد الظهر .

السيد بانياز (هنغاريا) (الكلمة بالانجليزية) : في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة كان بلدي من بين الدول الأعضاء التي بادرت بطرح مسألة فلسطين على جدول الأعمال ، وبدعوة مندوبي منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين لشعب فلسطين ، لحضور مناقشة القضية . ان الكلمة التاريخية التي ألقاها ، أمام الجمعية العامة ، السيد ياسر عرفات قائد ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، والابن البار البارز لشعب فلسطين المناضل في سبيل الحرية ، والاستقلال الوطني ، لاتزال ذكرها عالقة بأذهاننا ، وقد كنا سعداء بأن نوافق على القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) اللذين اعتمدا في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ (د - ٢٩) للجمعية العامة . ونحن نرى ، ولازلنا نرى ان هذين القرارين الصادرين من الجمعية العامة ، جعلتا الجمعية تتخذ الخطوة الأولى من أجل وضع حد للمظالم الصارخة ، والمعاناة التي لم يعرف لها مثيل ، التي أصابت شعب فلسطين عبر ما يزيد عن ربع قرن ، والواقع أن الدول التقدمية قد أعربت عن تأييدها الواضح ، وأيدت بالاجماع اتخاذ هذه القرارات . والواقع أن هذه القرارات حظيت بالتأييد العالمي ، وقد دل ذلك بوضوح على أنه انقضى الزمان ، الذي كان ممن الممكن فيه بذل محاولات من أجل تحويل قضية فلسطين ، الى مجرد قضية لاجئين . ولا يمكن أن نتشكك في حقيقة ، هي أنه بالرغم من المحاولات العدوانية المتكررة ، والطرد الشامل ، والاحتلال الاسرائيلي المستمر ، فان شعب فلسطين قد احتفظ بشخصيته الوطنية ، وقام بنضال وطني عادل ، من أجل اقامة دولتهم المستقلة .

ان الجمهورية الشعبية الهنغارية التي وحدت جهودها مع الدول الصديقة ، والدول الاشتراكية ، والدول العربية وغير العربية ، التي تعزز بالمطالب السياسية التقدمية ، والمطالب الاجتماعية قد حرصت على أن تواصل بذل الجهود لتشجيع التوصل لتسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط ، بما فيها قضية فلسطين ، وقد أكدنا بحزم موقفنا في المحافل الدولية الاخرى . ووجهة نظرنا هي ، أن الشرق الأوسط سيظل بؤرة للتوترات الخطيرة ، طالما كانت هناك سياسة توسعية اسرائيلية موجهة ضد الدول العربية ، وطالما كانت القرارات المتكررة للجمعية العامة ومجلس الامن ، لاتنفذ ، وطالما لم يعترف بحقوق شعب فلسطين في تقرير المصير .

ونظرا لأن هذه التوترات تتعارض أساسا ، مع الاجراءات التي اتخذت في بقاع العالم الأخرى لدعم عملية الانفراج ، والامن ، والثقة ، فان بقاء هذه البؤرة من التوترات ، يعتبر مصدرا اضافيا

للقلق العميق ، وهو يدعونا الى الحرص على التمسك بالسلم ، والتعاون الدولي . وان الامم المتحدة ، والجمعية العامة ، والشعوب المحبة للسلم ليست مسؤولة عن حدوث تقدم قليل في تنفيذ القرارات ، التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي في شأن قضية فلسطين . ان النظرة الواضحة التي بدت في بعض المحافل ، عند معالجة هذه القضية ، مثل المشكلات الدولية الاخرى ، قد عانت من المناهج التي تنبعث من زاوية العاطفة ، وان جهود تلك المحافل بشأن نفس القضايا تعاني من تحيزات الحرب الباردة ، ومن الاعتبارات الاستراتيجية البالية .

وفي رأينا أن مسألة الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين التي تعتبر المشكلة الرئيسية ، تتطلب منا بذل الجهود للتوصل الى حل بدون أى تأخير . ولكن الحل لا يمكن أن يتأتى الا من التحليل الموضوعي للحقائق ، ومن التطلع الى المستقبل . اننا لا يمكن أن ننكر ، أن التشريد الجماعي للفلسطينيين العرب من أراضي أجدادهم ، كان نتيجة للاعمال العدوانية الامبريالية ، التي استمرت دون انقطاع ، عبر ما يربو على ربع قرن ، والتي كان من نتيجتها أن أصبح شعبا مجتهدا موهوبا محروما من بلاده بعلم العالم . ان أطفال الفلسطينيين يشبون في مخيمات اللاجئين ، ومدارسهم تدار بمنح دولية ، ويراهم المجتمع الدولي وقد تعرضوا للاضطهاد والملاحقة المستمرة بالرغم من أنهم بعيدون عن أراضيهم . اننا نواجه التزاما سياسيا ، وأديبا ، بأن نضع حدا لهذه الأوضاع التي لا تقبل ، وان نجبر المعتدى على أن يعيد ، بلا تأخير ، الأراضي العربية المحتلة الى أصحابها . ومن واجبنا أن نكفل لشعب فلسطين ممارسة كافة حقوقه لتقرير المصير ، وأن يعود اللاجئين الى أراضيهم ، وأن يتلقوا تعويضات عن الممتلكات التي حرروا منها . ومن واجبنا أن نساعدهم على تحقيق أمة مستقلة وفقا لرغبتهم .

لا يمكن أن ينكر أحد - ونحن الهنغاريين نتمسك بذلك - ان كل الشعوب ، بلا استثناء ، في منطقة الشرق الأوسط ، لها الحق في أن تعيش في حرية واستقلال ، وأن تنعم بالسلم ، وثمار الانماء . ونحن الاشتراكيين ، نعارض كل تمييز بسبب العنصر أو الدين ، ونرفض قبول فكرة الفئات الممتازة أو الاقل ، من الشعوب ، كما نؤكد بحزم أنه ليس هناك شعب أو دولة ، من حقها أن تعترض جهود الآخرين ، وليس لأية دولة الحق في أن تغزو وتحتل أراضي دولة أخرى بقوة السلاح . ان السلم الدائم لا يمكن أن يتولد عن الظلم ، أو عن المساس باحترام الكرامة الوطنية ، أو عن الاندال . ومن صالح المجتمع العالمي بأسره ، أن يحقق السلم في الشرق الأوسط ، وذلك لصالح من كانوا

يترددون حتى الآن في أن يؤيدوا ، أو كانوا يؤيدون بدون حماس ، أو لا يؤيدون بتاتا ، الجمهور
المبدولة للتوصل الى تسوية في الشرق الأوسط ويدخل في هذا الاطار قضية شعب فلسطين . ومع
ذلك فان الشرق الأوسط في الغد ، لا يمكن لأحد أن يتوقع أن يتمتع بسمعة طيبة اللهم الا التي
يكتسبها من خلال أعماله الملموسة في الحاضر .

ان مهامنا المقبلة تنشأ مباشرة من بياناتنا عن التقدم الضئيل ، الذي تم احرازه في تنفيذ
القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي . ويجب في المقام الأول أن نؤكد من
جديد في بياناتنا الأحكام الرئيسية لتلك القرارات بلا لبس ، وان ندعو كافة الدول الأعضاء لتعمل
بتصميم أكبر لتنفيذها .

ومن الاكيد أن التوتر في الشرق الاوسط ، الذي يحمل في طياته خطر نشوب حرب جديدة ،
مسألة تهم أساسا السلم والامن الدوليين ، وبهذه الصفة فانها تنتمي في المقام الأول الى مجال
اختصاص مجلس الامن ، وفقا لاحكام الميثاق . وعلى مجلس الامن ، أن يجبر اسرائيل على الانسحاب
من كل الاراضي العربية المحتلة ، وعلى تنفيذ أحكام القرارات الجديدة التي اتخذها مجلس الامن
والجمعية العامة .

وأيضاً فمن المسلم به أن منظمة التحرير الفلسطينية ، التي اعترفت بها في قرارات الجمعية العامة في العام الماضي ، بصفتها الممثل الشرعي الحقيقي للشعب الفلسطيني ، لها حقها المشروع في ان تحتل مكانها في المحافل الدولية ، عندما تبحث مشكلة الشرق الأوسط ، بما فيها قضية فلسطين ، من أجل التوصل الى تسوية . وانني أعتقد أن منح صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والمساهمة الفعالة لممثليها في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولجانها ، والهيئات الأخرى ، تخدم أغراضاً مجدية . وانه يسعدني ، في هذا الصدد ، ان اشير الى ان منظمة التحرير الفلسطينية قد اقامت تمثيلاً لها في بودابست ، وفقاً لاتفاق عقد بين الهيئات المختصة ببلادى ، وبين قادة منظمة التحرير الفلسطينية .

مرة أخرى نحن نشهد هنا محاولات في الجمعية العامة ، وخارجها ، لصرف اهتمامنا عن هذه القضية ، بإثارة حجج مفتعلة لابعادنا عن المفهوم الاساسي الذي يتعلق بالموضوع الذي نبهه . اننا هنا لسنا معنيين بتقديم آرائنا بشأن نظريات دينية ، أو نتائج بحوث علمية ، أو الماضي ، والتاريخ الغامض للانسانية . ان مهمتنا هي ان نصل الى أفضل الوسائل للتنفيذ المجدى ، لقرارات الجمعية العامة ، في دورة العام الماضي ، ولنسرع في التوصل الى حل نهائي لقضية فلسطين ، ليستطيع شعب فلسطين العربي ان يمارس حقه في تقرير المصير ، وكل من يعمل نحو تحقيق هذا الهدف يستطيع ان يعتمد على التأييد الحماس الخالص من قبل شعب جمهورية هنجاريا .

السيد بتريك (يوسفولافيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان المناقشة بشأن قضية فلسطين التي تعتبر من أهم القضايا في وقتنا هذا ، تجرى هذا العام على الأساس الذي وضعتته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة ، ذلك ان هذه الدورة قد أقرت بأغلبية كبيرة ثلاثة قرارات تمثل انجازاً تاريخياً للفلسطينيين ، والمنظمة التي تمثلهم ، وهي منظمة التحرير الفلسطينية ، كما كانت ايضاً خطوة كبرى في مفهوم منظمنا الدولية الواقعي تجاه الموقف في فلسطين ، وفي الشرق الأوسط .

ان الجمعية العامة عندما دعت منظمة التحرير الفلسطينية ، للمشاركة في مداوات الجمعية العامة ، وعندما أكدت من جديد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين في فلسطين ، وعندما اعترفت

بالفلسطينيين كطرف رئيسي في اقامة سلم عادل ومستقر في الشرق الاوسط ، وعندما منحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب لكي تشارك بهذه الصفة في عملها ، أقول ، ان الجمعية العامة بذلك ، اخيرا ، أكدت وبشكل رسمي حلقة كبرى ، كانت مفقودة في الماضي ، في اطار الامم المتحدة بالنسبة لحل هذه المشكلة .

وعن طريق هذه القرارات الثلاثة الهامة ، فان الجمعية العامة قد بينت الطريق والاتجاه ، الذي يتعين علينا جميعا ان نسير فيه وليست هناك رجعة ، بل ان أية محاولة لرفض هذه القرارات ، أو للتشكك مرة أخرى ، في حقوق شعب فلسطين ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، انما هي محاولة لا طائل من ورائها ، بل هي محاولات خطيرة .

وبطبيعة الحال فان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي ليست فقط ، ولم تكن فقط ، التقدم الوحيد ، في مجال تحقيق الشعب الفلسطيني لوضعه ، كشريك متكافئ يعترف به المجتمع الدولي . وهنا تود يوفوسلافيا ، أن تؤكد بشكل خاص ، على قبول منظمة التحرير الفلسطينية ، في مؤتمر ليما للدول غير المنحازة ، كعضو كامل العضوية في حركة الدول غير المنحازة ، ولقد كان ذلك تعبيرا جديدا عن التضامن القوي والصلب من جانب الدول غير المنحازة ، مع النضال البطولي لشعب فلسطين ، من أجل حقوقه الوطنية الثابتة .

ان الموقف في فلسطين ، وفي الشرق الأوسط ، مايزال يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان عناد اسرائيل واصرارها على احتلال الأراضي العربية ، وانكارها للحقوق الوطنية للفلسطينيين ، ترقى الى استمرار لعدوانها ، وانتهاكها المستمر المنهجي لمبادئ الميثاق ، وتحديها لقرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن . اننا ما نزال نتعامل مع سياسة اسرائيلية عنيدة تقوم على التشدد ، والاحتلال والضم ، ونتعامل مع رفض اسرائيل الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، بهدف أن تعوق ، وأن تؤخر ، بشكل مستمر حل أزمة الشرق الأوسط ، التي تثير أكبر قدر من القلق . ومالم يحدث تقدم محدد وجوهري ، على وجه السرعة ، في اتجاه حل شامل أيضا ، فان صراعات عسكرية جديدة في هذه المنطقة قد تتشب من جديد ، ولا يعرف أحد ما الذي يترتب عليها .

وانطلاقاً من تحليل الموقف الفعلي ، فان اعلان مؤتمر ليمبا أكد ضرورة مواصلة وتكثيف الجهود الرامية الى تنفيذ القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) .

ان الخطوات ، والاجراءات ، والأعمال ، التي تؤدي الى تسجيل التحرك في اتجاه تسوية عادلة وشاملة ، هي وحدها التي تستطيع ان تسهم في اقامة سلم مستقر ، ونحن على ثقة ، من ان فاعلية مثل هذه الاجراءات ، والأعمال ، والخطوات ، تتفق اتفاقاً مباشراً مع المدى الذي تسهم به في تحقيق الحقوق الوطنية لشعب فلسطين . وبالمثل فانه مالم يتم احراز تقدم جوهري من أجل تحقيق ذلك ، فسوف يصبح من المستحيل اتخاذ اية خطوة حاسمة ، من أجل حسم ، وحل أزمة الشرق الأوسط .

لكل هذه الاسباب ، فان القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) يشكل جزءاً أساسياً من هيكل البحث بشأن المبادئ التي لا بد أن تقوم عليها أية مداولات لوضع هذه التسوية والتوصل اليها .

ونود أن نكرر هنا ، أنه يمكن ضمان البقاء الآمن والمستقل لكل دول وشعوب المنطقة ، في إطار تسوية تقوم على أساس انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة بعد الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وعلى أساس تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة لشعب فلسطين ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته .

اننا يجب ، عندما نبحث - كما نفعل الآن في هذه المناقشة - سبل التوصل الى مخرج من الأزمة التي تهدد العالم بأسره ، وعندما نلح على مسؤوليتنا الجماعية للتوصل الى تسوية سياسية سلمية ، أن نركز على الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه الامم المتحدة ، فعن طريقها ، يستطيع المجتمع الدولي بأسره ، أن يسهم في ذلك . وان خبرتنا المشتركة ، هي التي تدل ، على أن كافة الجهود لبحث هذه القضية في حلقة ضيقة ، لا يمكن ان تفضي الى تقدم حقيقي مستمر . ان اعلان ليما ، الذي بحث هذه القضية ، قد ركز على أهمية المساهمة الايجابية للدول غير المنحازة . وفي هذه المرحلة بالذات ، فاني أنبذ بقوة ، كافة المحاولات التي بذلت هنا ، وفي أماكن أخرى ، للمساس بأغلبية الدول الأعضاء ، وللنيل منها ، لأنها تجرؤ على أن تعرب عن وجهة نظرها ، ولأنها تفهم أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن قائم على احتلال الأراضي المصرية ، وانكار الحقوق الفلسطينية .

هل بنا حاجة الآن ، لأن نذكر أي شخص - في ضوء الاعتراف المتزايد - بأنه من المستحيل ، حل أزمة الشرق الأوسط ، دون معالجة قضية فلسطين ؟ وعلى ضوء المحاولات التي بذلت في الماضي ، والتي ضاعت هباء لتجميد حالة "الاسلم واللاحرب" ، وعلى ضوء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ، فان الأغلبية المتزايدة في الامم المتحدة ، قد توخت المزيد من الواقعية أكثر من هؤلاء المعتبرون واقعيين ، الذين أرادوا أن يوقفوا عجلة التاريخ في حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

لا يمكن أن يخاف أي شخص هنا ، من هجوم من يتكلمون عن كل شيء فيما عدا عدوانهم ، وضمهم لأراضي الشعوب الأخرى ، والتزامهم الواضح بالجلاء عنها ، فان رفض ذلك هو السبب الرئيسي للمشكلة . واننا قد اعتدنا على الاستماع الى اهانات توجه للامم المتحدة من اسرائيل

وممن يؤيدونها ، والى التنبؤات بالمصير المظلم الذى يتهدد الامم المتحدة ، والتأكيدات التى
تخدم مصالح من يقولون بها ، بشأن مدى عمق الهاوية الذى يخشى أن نتردى فيها .
والواقع أن ذلك يتعارض مع الحقيقة ، لأن مسؤولية الامم المتحدة ، تتزايد بتزايد عدد
أعضائها . وان عددا متزايد من المشاكل ، لا يمكن بحثه ولا حله على وجه فعال دون الامم
المتحدة . ونحن لسنا في مرحلة تدهور أو انحطاط ، فلنتذكر ان بعض من كانوا يرسمون في العام
الماضي ، صورة قاتمة للانهييار القريب للامم المتحدة ، ولا نعدام جدواها ، وقد الحوا هذا العام ،
في المناقشة العامة ، على دورها الأساسي في صون السلام ، وتحقيقه في منطقة الشرق الأوسط
وقبرص ، ودورها في غيرها من المناطق . فهل سنكرر نفس النمط مرة أخرى ؟
لا يجوز لنا أن ننسى ان الامم المتحدة ، قد استطاعت أن تحقق نتائج هامة في الدورة
الخاصة السابعة للجمعية العامة .

ويجب أيضا أن نصر على أن نرفض اللاحاح المتفطرس بوصف الدول الأعضاء هنا
بعبارات " لائقة " أو " غير لائقة " وتقسيمها الى دول " كريمة " و " غير كريمة " ودول " دكتاتورية " و
" ديمقراطية " الى آخر هذه الاتهامات الخبيثة . اننا لا نهتم بالمناقشات الاكاديمية عن أى
موضوع ، الا ان مثل هذا التمييز الذى يعمل هنا في الامم المتحدة ، التى أسست على أساس
الميثاق ، الذى لا يميز بين العدوان الديمقراطى ، والعدوان الديكتاتورى ، وبين التمذيب ،
وبين الانكار الشامل لحقوق الانسان ، والعدوان عليه ، الذى تقوم به النظم " اللائقة " و " غير
اللائقة " أو " الكريمة " و " غير الكريمة " فأقول ، ان هذا التمييز يحاول تقويض النظام الدولى
الرشيد العادل وميثاق الامم المتحدة .

فهل نقبل اعتذار اسرائيل ، واحتلالها وضمها للاراضي الأخرى ، هل نقبل بقاء
ذلك لانها تدعو نفسها مجتمعا حرا ، متقدما اجتماعيا في الشرق الأوسط ؟
ان رفض اسرائيل المستمر للجلاء عن أراضي الدول العربية المحتلة بعد هزيمة حزيران /
يونيه ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، هو الذى يحدث كل المرارة والتوترات والانفجارات .
لذلك ، فان المسؤولية المباشرة ترجع الى سياسة اسرائيل التى لا تتغير . ونحن واثقون في الواقع ،

من أن الأوضاع ستتغير أساسا الى نحو أفضل بالنسبة لكل شخص ، بمجرد أن تقوم اسرائيل بالغاء عن الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ، وباعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي لفلسطين ، بما في ذلك ، انشاء دولته ، وعندما نعتزف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين بأسره ، وبحقها في المساهمة على قدم المساواة في كافة مراحل الحل الشامل لأزمة الشرق الأوسط .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أعلن ، قبل رفع الجلسة ، أن غينيا قد

اشتركت في تقديم القرار الوارد في الوثيقة (A/L.768) .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٢/٥ .